مركز النهضة الاستراتيجي
Renaissance Strategic Center

ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development

موجز سياسات آب/أغسطس 2025

مجتمعان ونضال واحد: إعادة تصور الرعاية الأبوية والقيادة النسائية في مصر والأردن

She LEADS

PLAN INTERNATIONAL

FEMNET The African Women's Development and Communication Network

DEFENCE for CHILDREN

ECPAT

terre des hommes stops child exploitation

Ministry of Foreign Affairs

مقدمة

على الرغم من الاختلافات الكبيرة في الجغرافيا وحجم السكان والمسارات السياسية، يكشف الواقع المعيشي للشابات في مصر والأردن عن قاسم مشترك ملفت وهو التأثير الدائم للهياكل والبنى العائلية التي تشكلها الأعراف الثقافية المتجذرة، والتفسيرات الدينية والصعوبات الاقتصادية المتزايدة على حياتهن. وسواء في القاهرة أو عمّان، تظل العائلات الحارس الحامي وأيضا الممكّن لمشاركة المرأة في الحياة العامة.

يبحث موجز السياسات هذا في طرق تشكيل ديناميكيات الأسرة المتطورة –وخاصة أدوار الآباء والأقارب الذكور– من أجل وصول الشابات إلى سدّة القيادة في كلا البلدين. كما يستند إلى رؤى من المشاورات الثنائية مع خبراء العلوم الاجتماعية والنسوية والقيادة التي عقدتها منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) بين شهري نيسان/أبريل وحزيران/يونيو 2025 في إطار برنامج "هي تقود". تعكس هذه المشاورات إدراكًا متزايدًا مفاده أن تحقيق العدالة بين الجنسين في العالم العربي لا يكون دون إعادة النظر في كيفية فهم الأسرة والرعاية الأبوية إضافة إلى ممارستهما.

ثمة مفارقة جوهرية في صميم هذا الموجز: فبينما تدخل الشابات إلى مجالات التعليم والمهن بأعداد غير مسبوقة، ما تزال ديناميكيات المساحة الخاصة تقيد مساراتهن القيادية. فغالبًا ما تخضع هذه المسارات داخل الأسرة للتفاوض أو السيطرة على القرارات المتعلقة باستقلالية النساء، وقدرتهن على التنقل والتعبير عن الذات. ويمكن للمنطق الديني والثقافي والاقتصادي نفسه الذي يحصر النساء في المجال المنزلي أن يُتيح فرصًا تسمح كذلك بإعادة التفاوض على أدوار الرجال، محولًا إياهم من مُنظِّمين إلى حلفاء، ومن مُعيلين سلبيين إلى مُناصرين فاعلين لطموحات الفتيات.

في كلٍّ من مصر والأردن، شهد العقدان الماضيان تحولات تدريجية، وإن كانت متفاوتة، في هذه الأدوار. إذ يزيد تقديم الآباء والإخوة الذكور الدعم العاطفي والتشجيع المعنوي، بل وحتى الإرشاد والتوجيه، وهي التغيرات التي غالبًا ما تُشكّلها عوامل التعليم، أو النزوح، أو التعرض للخطابات القائمة على الفروقات بين الجنسين من تلك الرقمية والأخرى العابرة للحدود. وأصبحت المنصات الرقمية، على وجه الخصوص، ساحاتٍ تُتحدى فيها الأعراف القائمة على الفروقات بين الجنسين إلى جانب تعزيزها كذلك، ما يوفر مساحاتٍ للنقاش وإعادة البناء.

ويُحدد موجز السياسات هذا الممارسات الواعدة والتحديات والفرص لإعادة صياغة الأبوة بوصفها محركًا للتحول في سياسات العدالة بين الجنسين، مستفيدةً من الاستمرارية الثقافية في تعزيز المساواة. ورغم اختلاف السياقات الاجتماعية والسياسية في مصر والأردن، إلا أن صراعاتهما القائمة على الفروقات بين الجنسين مترابطة بعمق. ويسعى المجتمعان جاهدين إلى مواءمة الأدوار الأسرية التقليدية مع التطلعات الحديثة، ومن شأن هذا التكيف – إذا ما أُدير على نحو استراتيجي– أن يُطلق العنان للإمكانات القيادية لجيل جديد من الشابات.

تستند التوصيات التالية إلى الأسس الثقافية القائمة، مستفيدةً من نماذج مشاركات الذكور الإيجابية وأطر العمل الأسرية المراعية للفوارق الاجتماعية بين الجنسين. وتقدم هذه التوصيات خارطة طريق للمؤسسات، والمجتمع المدني والجهات الفاعلة في مجال التنمية من تلك الملتزمة بتعزيز المساواة بين الجنسين في القيادة، وتحويل الأسرة لا باعتبارها عائقًا ينبغي تجاوزه، بل شريكًا في التغيير.

إن موجز السياسات هذا جزء من مشروع "هي تقود"، وهو مشروع مشترك بين منظمة بلان إنترناشونال الهولندية، ومنظمة الدفاع عن الأطفال الدولية –منظمة إكبات الدولية هولندا (DCI–ECPAT)، والشبكة النسائية الأفريقية للتنمية والاتصالات (FEMNET)، ومنظمة أرض البشر هولندا (TdH–NL)، ويستهدف المعايير القائمة على الفروقات بين الجنسين في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في شرق أفريقيا وغربها والشرق الأوسط. وبصفتها شريكًا منفذًا إقليميًا لمنظمة أرض البشر هولندا، تعمل منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) على زيادة التأثير المستدام للفتيات والشابات في عمليات صنع القرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الديناميكيات المؤثرة على مسارات القيادة النسائية

نظرة عامة على السياق وتطور أدوار الأسرة

في البلدين، تشهد الأسر تحولات اجتماعية، وثقافية، واقتصادية وتقنية متسارعة. وفي ظل هذا المشهد، تتطور أدوار الرعاية الأبوية ومشاركة الذكور في حياة الفتيات. فعلى مدى العقدين الماضيين، اضطلع الآباء والإخوة الذكور على نحو متزايد بأدوار أكثر تنوعًا –والتي كان بعضها داعمًا أحيانًا– مقدمين الدعم العاطفي والنفسي والمعنوي للفتيات والشابات اللواتي يسعين إلى سلوك المسارات القيادية.

وفي الأردن، بينما ما تزال التحديات قائمة، يتصاعد الاعتراف بنماذج الرعاية الأبوية الإيجابية المتجذرة في التقاليد والقيم المحلية إذ ينتقل العديد من الآباء من شخصيات تمتلك السلطة إلى مرشدين وداعمين فاعلين. مع ذلك، فإن هذه التغييرات تتفاوت، إذ تتشكل بفعل الاختلاف في التعليم، وثقافة الأسرة، والوضع الاقتصادي، والطبقة الاجتماعية، بالإضافة إلى الهجرة والنزوح. تلعب وسائل التواصل الاجتماعي دورًا معقدًا في هذا الصدد، إذ تُمثل "مساحة ثالثة" تُشكِّل فيها تصورات الأدوار القائمة على الفروقات بين الجنسين، ومعايير الأبوة والأمومة، إضافة إلى تعزيزها في الوقت نفسه.

ومن المهم إدراك واقع تمتع المجتمعين الأردني والمصري بتقاليد ثقافية راسخة تُقدّر الأسرة وتحترم دور المرأة فيها. وإذا ما فُسِّرت هذه الأسس على نحو إيجابي، فذلك يعني تمهيد الطريق نحو قيادة المرأة. ففي بعض المجتمعات، أفرزت البيئات الأسرية المُمَكِّنة قيادات نسائية ناجحة تُلهم الجيل القادم، لتثبت أنه من خلال الدعم المُناسب، يغدو في مقدور المرأة أن تتفوق في أعلى المستويات.

الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والمسؤوليات المرتبطة بالفروقات بين الجنسين

على الرغم من التقدم المحرز في هذا المجال، ما تزال الظروف الاجتماعية والاقتصادية تُلقي بأعباء غير متناسبة على عاتق النساء، لا سيما داخل الأسرة. غالبًا ما تتحمل النساء والفتيات مسؤوليات عاطفية وعملية خفية تتجاوز ما هو متوقع من الرجال. وقد دفعت الضائقة الاقتصادية –التي تفاقمت جراء التضخم وندرة الوظائف– العديد من النساء إلى العمل، لا بدافع الطموح فقط، بل بدافع الضرورة أيضًا. في مثل هذه السياقات، غالبًا ما تُشكل المسارات التعليمية والمهنية بالنسبة للفتيات مجموعة من الدوافع من أجل البقاء الاقتصادي أكثر منها مدفوعة بالطموح الشخصي.

في كلٍّ من الأردن ومصر، أدّت الضغوط النظامية إلى ظهور ممارسات ضارة كالاستغلال الاقتصادي والعنف القائم على التمييز بين الجنسين، ما يُبرز الحاجة المُلحّة إلى تعزيز آليات الحماية لتمكين النساء والفتيات من النمو والقيادة في بيئات آمنة وعادلة.

ومع ذلك، تبدو المرونة جليّة، إذ تتبنّى العديد من العائلات الأردنية طموحات بناتها التعليمية والقيادية، مدعومةً بقيم الاحترام المتبادل، والمسؤولية المجتمعية ومواثيق الشرف العشائرية. تُعزّز هذه البيئات أنظمة بيئية تُشجّع الشابات على القيادة.

الأعراف الثقافية والحواجز الاجتماعية

رغم التحسن في أوضاع حرية التنقل والمشاركة العامة، ما تزال الأعراف الاجتماعية التقليدية تُقيّد قدرة الشابات على اتخاذ القرارات. وقد كشفت المناقشات مع الآباء في البلدين أن القيود –وخاصةً على السفر ليلًا أو تولي الأدوار القيادية– غالبًا ما تُبرَّر بمخاوف تتعلق بالسلامة، والأحكام المجتمعية، والتوقعات الثقافية، بدلًا من المعارضة الصريحة لإمكانات المرأة. كما يرسخ سوء تفسير النصوص الدينية والمخاوف من الإضرار بالسمعة هذه الحواجز.

يُمثّل النسيج الاجتماعي في كل من الأردن ومصر مزيجًا مُعقّدًا من القيود والفرص، فقد تُقيّد بعض التقاليد والديناميكيات الأسرية القدرة على اتخاذ القرارات، غير أن هناك جيوب دعم متنامية. في الأردن، في الإمكان إعادة صياغة التقاليد القبلية –التي غالبًا ما تُعتبر حواجز– لدعم قيادة المرأة، وذلك بالاستفادة من الأمثلة التاريخية على نساء كنّ في مجال الحكم. أما في مصر، فتُناصر العديد من العائلات، وخاصةً تلك التي تُقدّر التعليم أو المشاركة المدنية منها، تطلعات بناتها على نحو نشط.

على الرغم من أن بعض المعايير الأبوية ما زالت تحظى بدعم الأمهات، يضطلع عدد كبير منهن بدور تحويلي في رعاية طموحات بناتهن وتحدي التوقعات التقليدية.

تصورات القيادة والفجوات النظامية

ويُشكل التصور السائد في كلا السياقين بأن قيادة المرأة وأجنداتها المتعلقة بحقوقها "واردات أجنبية" وليست جزءًا لا يتجزأ من التنمية الوطنية أو القيم المحلية تحديًا مستمرًا. ويُغذي هذا المفهوم الخاطئ النظرة الرمزية، لا سيما في المؤسسات العامة، التي تكون قيادة المرأة فيها رمزية أحيانًا أكثر من كونها جوهرية.

مع ذلك، يُظهر بروز نساء يتمتعن بكفاءة عالية في الحكومة، والمجتمع المدني والقطاع الخاص في الأردن ما يُمكن تحقيقه عندما تتوافق الأعراف المجتمعية والهياكل المؤسسية لدعم المرأة. وغالبًا ما تنسب هذه القيادات الفضل إلى البيئات الأسرية المُمكّنة –بما في ذلك الآباء الذين يستثمرون في إمكانات بناتهم على نحو فاعل– إلى جانب المدارس والمجتمعات التي تُقدّر الكفاءة على الجنس.

أما في مصر، وبينما يتزايد بروز القيادة النسائية، فثمة تحديات في البيئات المحافظة التي يُنظر إلى القيادة فيها على أنها لا تتوافق مع الأدوار النسائية التقليدية. ويزداد احتمال النجاح عندما تؤيد الأسر، والمعلمون والشخصيات الدينية قيادة المرأة ضمن أطر ثقافية محترمة.

على صعيد آخر، يواجه البلدان عوائق منهجية، بما في ذلك الفجوات في المناهج التعليمية، وخاصة في مجالات الثقافة الرقمية، والذكاء الاصطناعي والتفكير النقدي الموجه للفتيات –وهي مهارات أساسية للقيادة المستقبلية. كما توجد فجوات في تنفيذ السياسات، مع بقاء العديد من التوصيات المتعلقة بالفروقات بين الجنسين دون تنفيذ بسبب ضعف الآليات المؤسسية أو الضعف في الإرادة السياسية.

دور القبيلة أو العشيرة والمشاركة الذكورية الداخلية

تلعب البنى الاجتماعية التقليدية في كل من الأردن ومصر دورًا حاسمًا في تشكيل المعايير القائمة على الفروقات بين الجنسين، وإن كانت تتجلى على نحو مختلف في كل منها. ففي الأردن، تبقى الانتماءات العشائرية ذات تأثير في الحياة الاجتماعية والسياسية. ورغم أنها قد تكون مقيّدَة في بعض الأحيان، إلا أنها قد تُمكّن النساء من القيادة، لا سيما عند توافقها مع المكانة العشائرية. وقد استعان بعض القادة بسوابق تاريخية للسلطة النسائية للدفاع عن المساواة بين الجنسين اليوم.

أما في مصر، فيقل تركيز التنظيم الاجتماعي على القبيلة، لا سيما في المناطق الحضرية، التي تتشكل المعايير فيها من خلال الانقسامات بين المناطق الحضرية والريفية، وشبكات العائلات الممتدة، والمؤسسات الدينية، وقادة المجتمع، وفي وسع هذه الجهات الفاعلة إما تعزيز المعايير القائمة على الفروقات بين الجنسين، أو تحديها حسب السياق.

في ذات السياقين، يلعب الآباء دورًا محوريًا في تشكيل قدرات الفتيات القيادية، ففي وسع المشاركة الذكورية الفعّالة تغيير ديناميكيات الأسرة، وتحدي الأعراف المُقيّدة، وتهيئة بيئات داعمة. وهذا مما لا يتطلب تدخلات خارجية فحسب، بل تأملًا داخليًا بين الرجال حول سبل تشكيل القوى الثقافية والعاطفية والمجتمعية التي تحكم سلوكياتهم.

يعزز تشجيع الرجال على دراسة أدوار الخوف والتقاليد والتوقعات المجتمعية على نحو نقدي وجود نماذج رجولية صحية، كما يعزز المساواة بين الجنسين داخل الأسرة. وعلى صعيد آخر، يبرز الوعي العاطفي، والحوار المفتوح، والمشاركة في صنع القرار داخل الأسرة بوصفها عناصر أساسية في تنمية ثقة الشابات بأنفسهن، واستقلاليتهن، وقدراتهن القيادية.

التوصيات

هذه هي التوصيات الرئيسية التي انبثقت عن النقاشات الساعية إلى تعزيز مجتمع أكثر إنصافًا في الأردن ومصر، مع التأكيد على الدور المحوري الذي تلعبه نماذج الرعاية الأبوية ودعم الذكور، ومشاركتهم على نطاق أوسع في تمكين الفتيات والشابات من تحقيق أدوار قيادية.

أولًا: بناء بيئات أسرية داعمة من خلال الرعاية الأبوية التشاركية

- **تعزيز نماذج التربية الإيجابية:** وضع وتنفيذ برامج وطنية تُقدم تدريبًا على المهارات للآباء والأمهات، مع التركيز على التواصل السليم، والدعم العاطفي وتقاسم المسؤوليات داخل الأسرة. وينبغي أن تُشجع هذه البرامج الآباء تحديدًا على المشاركة الفعالة في حياة بناتهم، بدءًا من الرعاية اليومية ووصولًا إلى قرارات التعليم والتطوير الشخصي، وتعزيز العلاقات الوثيقة والداعمة التي تبني الثقة بالنفس ومهارات القيادة الأساسية.
- **تعزيز الحوار الأسري وصنع القرار:** إطلاق أنشطة وورش عمل مجتمعية تحت عنوان "قوة الوالدين" تشجع الأسر بأكملها على المشاركة التعاونية، وتعزز الحوار المفتوح وعمليات صنع القرار المشتركة. يضمن هذا النهج أن تشهد الفتيات الصغيرات القيادة الشاملة مع اختبارها داخل منازلهن، ما يزودهن بالمهارات الأساسية والثقة اللازمة لأدوار قيادية مستقبلية.
- **دراسة وتوثيق والاستفادة من البيئات الأسرية التمكينية وراء القيادات النسائية:** إجراء بحث معمق حول الهياكل الأسرية، ونُهج التربية، والبيئات المنزلية التي ساهمت في نجاح القيادات النسائية الأردنية والمصرية –مع إيلاء اهتمام خاص لدور الآباء فيها، وأنماط التواصل الداعم، وصنع القرار الشامل داخل الأسر، إلى جانب ترجمة عوامل النجاح المحددة إلى مجموعة من أفضل الممارسات ودمجها في تصميم وتنفيذ برامج التربية والقيادة وتطوير الشباب للمساعدة في تنمية الجيل القادم من الشابات المتمكنات وتوسيع نطاق نشاطهن.

ثانيًا: دعم تغيير الأعراف الاجتماعية السلبية والتصورات الذكورية

- **إشراك القادة والمؤثرين الذكور:** إطلاق حملات توعية وحوارات هادفة تُشرك قادة المجتمع (مثل مسؤولي البلديات، وشيوخ القبائل أو العشائر، والشخصيات الدينية) في تحدي الأعراف التقليدية التي تُقيد أدوار المرأة، وتقديم الدعم اللازم لقيادتها. ينبغي أن تُبرز هذه المبادرات الفوائد الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن مشاركة المرأة الكاملة، وإعادة صياغة مفهوم المساواة بين الجنسين ضمن إطار تنموي وحقوقي يتماشى مع القيم المحلية.

- **تعزيز ثقافة احترام قيادة المرأة ودعمها:** تنفيذ برامج تهدف إلى إعادة تشكيل الوعي المجتمعي، وخاصةً بين الذكور، للاعتراف بقدرات المرأة القيادية وتقديرها وتعزيزها الفاعل. ويشمل ذلك تسليط الضوء على القيادات النسائية الناجحة من مختلف القطاعات، وتحدي المواقف الرافضة للمرأة في المجالين السياسي والعام.
- **معالجة الممارسات والتصورات الضارة:** وضع استراتيجيات شاملة لعكس "ثقافة العار والخوف" التي تُقيد استقلالية الفتيات. ويتضمن ذلك بناء ثقة الفتيات ومهارات التفاوض في سياق الأسرة، وتمكينهن من تأكيد سلطتهن ومتابعة طموحاتهن القيادية، إلى جانب توفير آليات مدعومة من الدولة لحماية النساء من الضغوط والاستغلال الأسري (وذلك فيما يتصل بالميراث أو تعاطي المخدرات على سبيل المثال).

ثالثًا: تمكين الفتيات والشابات من خلال الدعم الشامل

- **بناء كفاءات الشابات القيادية من خلال التدريب والتوجيه:** وضع برامج مُهيكلة تُقدم بناء القدرات وتنمية المهارات القيادية للفتيات والشابات. ينبغي أن تشمل هذه البرامج تدريبات وتدريبًا هيكلي يُقدمه مدربون معتمدون في القيادة، وذلك لتوفير تدريب شامل يبني الكفاءات على نحو منهجي عبر إطار عمل مُتعدد المستويات. يُركز هذا الإطار على تمكين الشابات من ***قيادة أنفسهن (الإتقان الذاتي أو ضبط النفس)، وقيادة مجالاتهن المُباشرة (التأثير الشخصي)، ثم قيادة منظوماتهن البيئية الأوسع (التأثير الاستراتيجي).***

رابعًا: تعزيز الأطر المؤسسية والسياسات القائمة على الأدلة

- **دمج التعليم المراعي للفروقات الاجتماعية بين الجنسين:** الدعوة إلى إصلاحات واقعية ومستدامة في المناهج التعليمية لترسيخ مبادئ المساواة والعدالة بين الجنسين وحقوق الإنسان والتفكير النقدي منذ الصغر. ويشمل ذلك تعزيز الحوار السليم ومهارات صنع القرار لدى الشباب، وهي مهارات أساسية لقادة المستقبل.
- **تعزيز القيادة النسائية في القطاع العام:** تطبيق التوجيهات من القمة إلى القاعدة، وتطوير الآليات داخل الوزارات الحكومية والهيئات التشريعية وذلك لتعزيز ثقافة تدعم المرأة وتشجعها وتدمجها بفعالية في الأدوار القيادية على جميع المستويات، بما يتجاوز مشاركة النساء الرمزية فقط.
- **الاستفادة من المناصرة القائمة على البيانات:** ضمان استناد جميع توصيات السياسات وجهود المناصرة إلى البيانات وقصص النجاح الواقعية، وتسليط الضوء على الفوائد الاقتصادية من زيادة

مشاركة المرأة في القوى العاملة (مثل التأثير على الناتج المحلي الإجمالي)، مع إبراز القيمة الملموسة لوجود النساء في سدة القيادة. وضع السياسات في سياقها الصحيح والابتكار: أي وضع توصيات وبرامج سياساتية راسخة في السياق الثقافي الأردني والمصري، مع الاستفادة من مواطن القوة القائمة والسوابق التاريخية (مثل الأدوار التاريخية للمرأة في المجتمعات القبلية أو العشائرية، والتي تولت فيها مناصب قيادية). تجنب النُهج العامة، والتركيز على الأدوات العملية والتطبيقية التي تلقى صدى على المستوى المحلي.

- **تحسين التنسيق والتكامل:** تعزيز التنسيق بين الهيئات الحكومية الرسمية والهياكل المجتمعية غير الرسمية، وتعزيز التكامل المنهجي بين مختلف القطاعات (مثل التعليم، والخدمات الاجتماعية، والإعلام) لضمان نهج متماسك يعزز المساواة بين الجنسين وقيادة المرأة.

خامسًا: التواصل الاستراتيجي، والمصطلحات، والبحث

- **الاستفادة من وسائل الإعلام وإعادة صياغة المصطلحات:** استخدام منصات التواصل الاجتماعي التقليدية، بما في ذلك الأدوات القائمة على الذكاء الاصطناعي، لرفع مستوى الوعي، وتحدي الصور النمطية، وتعزيز السرديات الإيجابية حول أدوار المرأة وإنجازاتها القيادية. صياغة نقاشات استراتيجية حول حقوق الإنسان، والرعاية الاجتماعية، وأهداف التنمية الوطنية (مثل أهداف التنمية المستدامة) لتجنب مصطلحات الاستقطاب كمصطلح "النسوية" التي قد تُثير المقاومة لدى المجتمع، ما يُسهّل قبول قيادة المرأة على نحو أوسع.
- **توحيد المصطلحات وإجراء بحوث مُستهدفة:** وضع ونشر دليل مُوحد لمصطلحات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما يستهدف الباحثين، والأكاديميين وصانعي السياسات في جميع الدول العربية لتعزيز الفهم المُتسق وتصحيح المفاهيم الخاطئة، ودعم السياسات القائمة على الأدلة. وفي الوقت نفسه، إجراء بحوث شاملة ونشر أوراق علمية مُتخصصة تُركز على الشباب والحركات القيادية، واستكشاف سُبل دمج الشباب والشابات في المشاركة المدنية والسياسية، وتحليل التحولات الإقليمية، مع نشر هذه النتائج على نطاق واسع من أجل توفير بيانات موثوقة لاتخاذ قرارات مُستنيرة بالاستناد إليها.
- **حماية الفتيات والشابات في الفضاءات الرقمية:** وضع وتنفيذ استراتيجيات قائمة على الأدلة لحماية الفتيات والشابات من العنف القائم على الفروقات بين الجنسين المرتبط بالتكنولوجيا. ويشمل ذلك تعزيز محو الأمية الرقمية، وبرامج تعزيز المرونة الإعلامية التي تُزودهن بالمهارات اللازمة لتحديد المنصات الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي والإبلاغ عنها والتنقل الآمن فيها، بما يعزز استخدامهن الآمن والمعزز لتقنيات الإنترنت.